

● النوع الحادي والثلاثون :

الغريب ، والعزیز

إِذَا انفردَ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَشَبَّهَهُ - مِمَّنْ يُجْمَعُ حَدِيثُهُ - رَجُلٌ
بِحَدِيثِ ، سُمِّيَ : «غَرِيبًا» ، فَإِنْ انفردَ اثنانِ أو ثلاثة ، سُمِّيَ :
«عَزِيزًا» ، فَإِنْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ ، سُمِّيَ : «مَشْهُورًا» .

(النوع الحادي والثلاثون : الغريب والعزیز :

إذا انفردَ عن الزهري ، وشبهه - ممن يُجمعُ حديثه) من الأئمة ،
كقتادة - (رجلٌ بحديث ، سُمِّيَ غريبًا .

فإن انفردَ عنهم (اثنان ، أو ثلاثة سُمِّيَ «عزیزًا» .

وإن رَوَاهُ) عنهم (جماعة سُمِّيَ «مشهورًا») كذا قال ابنُ الصلاح^(١) ،
أخذًا من كلام ابنِ منده^(٢) .

وأما شيخُ الإسلام وغيره ، فإنهم خصُّوا الثلاثةَ فما فوقها بالمشهور ،
والاثنين بالعزیز ، لعزَّته ؛ أي : قوته بمجيئه من طريق آخر ، أو لقلَّةِ وجوده^(٣) .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢٦٨ ، ٢٦٩) .

(٢) وهو في «شروط الأئمة» لابن طاهر (ص : ١٨) .

وهو أيضًا قول العراقي وابن دقيق العيد وابن جماعة وغيرهم .

(٣) التحقيق : أن العدد ليس شرطًا في ذاته ، بل «العزیز» صفة لما بين الغريب
والمشهور ، وربما وصفوا به الغريب ، وربما المشهور .

قال شيخ الإسلام^(١) : وقد ادعى ابن حبان أن رواية اثنين عن اثنين لا توجد أصلاً ، فإن أراد اثنين فقط عن اثنين فقط فمسلم ، وأما صورة العزيز التي جوزها فموجودة ، بأن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين .

مثاله : ما رواه الشيخان من حديث أنس^(٢) ، والبخاري من حديث أبي هريرة^(٣) : أن رسول الله ﷺ قال : « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده » الحديث .

ورواه عن أنس : قتادة ، وعبد العزيز بن صهيب . ورواه عن قتادة : شعبه ، وسعيد . ورواه عن عبد العزيز : إسماعيل بن علية ، وعبد الوارث . ورواه عن كل جماعة .

* * *

وَيَدْخُلُ فِي الْغَرِيبِ مَا انفردَ رَاوِ بِرَوَايَتِهِ ، أَوْ بِزِيَادَةٍ فِي مَتْنِهِ
وإِسْنَادِهِ ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ أَفْرَادُ الْبُلْدَانِ .

= راجع : « الكامل » لابن عدي (٤٢٨/١) و« مجموع الفتاوى » لشيخ الإسلام (٤٥/١٨) .
وأما مأخذه ؛ فالظاهر أنه من قلة وجوده ، وليس من قوته بمجيئه من طريق آخر ، وإلا
لكان المشهور أولى بهذا الوصف .

ومنه قولهم : « فلان عزيز الحديث » ، أي : قليل الرواية ، لا أن كل حديث من حديثه
قد تابعه عليه واحد أو أكثر . والله أعلم .

(١) « نزهة النظر » (ص : ٦٢) .

(٢) أخرجه : البخاري (١٠/١) ، ومسلم (٤٩/١) .

(٣) « صحيح البخاري » (١٠/١) .

(ويدخل في الغريب : ما انفرد راو بروايته) فلم يروِه غيره كما تقدّم مثاله في قسم الأفراد (أو بزيادة في مثنه و إسناده) لم يذكرها غيره .

مثالهما : حديث رواه الطبراني في « الكبير » من رواية عبد العزيز بن محمد الدراوردي^(١) ، ومن رواية عباد بن منصور^(٢) ، فرّقهما ، كلاهما عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة بحديث أمّ زرع .

ففيه غرابة بعض المتن ؛ حيث جعلاه [مرفوعاً ، وإنما المرفوع منه : « كنت لك كأبي زرع لأم زرع » .

وبعض السند ؛ حيث جعلاه^(٣) عن هشام عن أبيه عن عائشة . والمحفوظ : ما رواه عيسى بن يونس ، عن هشام ، عن أخيه عبد الله ابن عروة عن عروة ، عن عائشة ، هكذا أخرجه الشيخان^(٤) . وكذا رواه مسلم^(٥) أيضاً من رواية سعيد بن سلمة بن أبي الحسام ، عن هشام .

(ولا يدخل فيه أفراد البلدان) التي تقدّمت في نوع « الأفراد » .

وَيَنْقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ وَغَيْرِهِ ؛ وَهُوَ الْغَالِبُ .

(١) « المعجم الكبير » (١٧٦/٢٣) .

(٢) « المعجم الكبير » (١٧١/٢٣) . (٣) سقط من « ص » .

(٤) أخرجه : البخاري (٣٤/٧) ، ومسلم (١٣٩/٧) .

(٥) « صحيح مسلم » (١٤٠/٧) .

(وينقسم) أي : الغريب (إلى صحيح) ، كأفراد الصحيح ، (و) إلى (غيره) أي : غير الصحيح ؛ (وهو الغالب) على الغرائب .

قال أحمد بن حنبل^(١) : لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب ؛ فإنها مناكير ، وعامتها عن الضعفاء .

وقال مالك^(٢) : شرُّ العلم الغريب ، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس .

وقال عبد الرزاق^(٣) : كُنَّا نَرَى أَنَّ غَرِيبَ الْحَدِيثِ خَيْرٌ ، فَإِذَا هُوَ شَرٌّ .
وقال ابن المبارك : العلم : الذي يَجِيئُكَ مِنْ هَاهُنَا وَهَاهُنَا - يعني : المشهور .

رواها البيهقي في «المدخل» .

وروي عن الزهري قال : حَدَّثْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ بِحَدِيثٍ ، فَلَمَّا فَرَعْتُ قَالَ : أَحْسَنْتَ ، بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ ، هَكَذَا حَدَّثْنَا ، قُلْتُ : مَا أُرَانِي إِلَّا حَدَّثْتُكَ بِحَدِيثٍ أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ، قَالَ : لَا تَقُلْ ذَلِكَ ، فَلَيْسَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَا يُعْرَفُ ، إِنَّمَا الْعِلْمُ مَا عُرِفَ وَتَوَاطَأَتْ عَلَيْهِ الْأَلْسُنُ .

وروي ابن عدي^(٤) ، عن أبي يوسف قال : مَنْ طَلَبَ الدِّينَ بِالْكَلامِ

(١) «أدب الإملاء والاستملاء» للسمعاني (ص : ٥٨) .

(٢) «المصدر السابق» .

(٣) «أدب الإملاء والاستملاء» (ص : ٥٩) .

(٤) «أدب الإملاء والاستملاء» (ص : ٥٨) .

تَزَنَّدَقَ ، وَمَنْ طَلَبَ غَرِيبَ الْحَدِيثِ كَذَبَ ، وَمَنْ طَلَبَ الْمَالَ بِالْكَيْمِيَاءِ
أَفْلَسَ .

وَالِىَ غَرِيبٍ مَتْنًا وَإِسْنَادًا ؛ كَمَا لَوْ تَفَرَّدَ بِمَتْنِهِ وَاحِدٌ .
وَعَرِيبٍ إِسْنَادًا : كَحَدِيثٍ رَوَى مَتْنُهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ ،
انْفَرَدَ وَاحِدٌ بِرَوَايَتِهِ عَنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ ، وَفِيهِ يَقُولُ التِّرْمِذِيُّ :
« غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ » .

وَلَا يُوجَدُ غَرِيبٌ مَتْنًا لَا إِسْنَادًا ؛ إِلَّا إِذَا اشْتَهَرَ الْفَرْدُ ، فَرَوَاهُ عَنْ
الْمُنْفَرِدِ كَثِيرُونَ ، صَارَ غَرِيبًا مَشْهُورًا ، غَرِيبًا مَتْنًا لَا إِسْنَادًا
بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَحَدٍ طَرَفِيهِ : كَحَدِيثٍ ، « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » .

(و) يَنْقَسِمُ أَيْضًا (إِلَى غَرِيبٍ مَتْنًا وَإِسْنَادًا ؛ كَمَا لَوْ تَفَرَّدَ ^(١) بِمَتْنِهِ) رَاوٍ
(وَاحِدٌ ، و) إِلَى (غَرِيبٍ إِسْنَادًا) لَا مَتْنًا (كَحَدِيثٍ) مَعْرُوفٍ (رَوَى مَتْنُهُ
جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ ، انْفَرَدَ وَاحِدٌ بِرَوَايَتِهِ عَنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ ، وَفِيهِ يَقُولُ
التِّرْمِذِيُّ : « غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ») .

وَمِنْ أَمْثَلِهِ - كَمَا قَالَ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ - : حَدِيثٌ رَوَاهُ عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ
عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ
يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ » .
قَالَ الْخَلِيلِيُّ فِي « الْإِرْشَادِ » ^(٢) : أَخْطَأَ فِيهِ عَبْدُ الْمَجِيدِ ، وَهُوَ غَيْرُ

(٢) (١٦٧/١) .

(١) فِي « ص » : « انْفَرَدَ » .

محفوظ ، عن زيد بن أسلم بوجه ، قال : فهذا ممّا ^(١) أخطأ فيه الثقة عن الثقة ^(٢) .

قال ابن سيد الناس : هذا إسنادٌ غريبٌ كلّهُ ، والمتمنّ صحيح ^(٣) .
(ولا يوجد) حديث (غريبٌ متناً) فقط (لا إسناداً ، إلا إذا اشتهر الفرد ، فرواه عن المنفرد كثيرون ، صار غريباً مشهوراً ، غريباً متناً لا إسناداً بالنسبة إلى أحد طرفيه) المشتهر ، وهو الأخير .

(كحديث : «إنما الأعمال بالنيات») كما تقدّم تحقيقه ، وكسائر الغرائب المشتملة عليها التصانيف المشتهرة .

وقال العراقي ^(٤) : قد أطلق ابن سيد الناس ثبوت هذا القسم من غير تخصيص له بما ذكر ، ولم يُمثله ، فيَحْتَمِلُ أن يريد ما كان إسناده مشهوراً جادة لِعِدَّةٍ مِنَ الأحاديث ، بأن يكونوا مشهورين برواية بعضهم عن بعض ، ويكون المتن غريباً لانفرادهم به .

قال : وقد وقع في كلامه ما يقتضي تمثيلاً ، وذلك أنه لما حكى قول ابن طاهر ^(٥) : الخامس من الغرائب : أسانيد ومتون تفرد بها أهل بلد لا توجد إلا من روايتهم ، وسُنَّ ينفرد بالعمل بها أهل مصر ، لا يُعمل بها في غير مضرهم .

(١) في «ص» : «إنما» .

(٢) سقط من «ص» : «عن الثقة» ، وهي ثابتة في «الإرشاد» للخليلي (١/١٦٧) .

(٣) «النفح الشذي» (١/٣١١) .

(٤) «التقييد والإيضاح» (ص : ٢٧٣ ، ٢٧٤) .

(٥) في «أطراف الغرائب والأفراد» (١/٥٣) .

قال : وهذا النوع يشمل الغريب كله سندًا ومَتْنًا ، أو أحدهما دون الآخر .

قال : وقد ذكر ابن أبي حاتم ^(١) بسند له ، أن رجلاً سأل مالكاً عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء ؟ فقال له : إن شئت خلل ، وإن شئت لا تخلل ، وكان عبد الله بن وهب حاضراً ، فعجب من جواب مالك ، وذكر له في ذلك حديثاً بسند مضري صحيح ، وزعم أنه معروف عندهم ، فاستعاد مالك الحديث ، واستعاد السائل ، فأمره بالتخليل ، انتهى .

قال : والحديث المذكور ، رواه أبو داود ^(٢) من رواية ابن لهيعة ، عن يزيد بن عمرو المعافري ، عن أبي عبد الرحمن الحبلي ، عن المستورد ابن شداد .

قال الترمذي : غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة .

ولم ينفرد به ابن لهيعة ، بل تابعه الليث بن سعد ، وعمرو بن الحارث .

كما رواه ابن أبي حاتم عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ، عن عمه عبد الله بن وهب ، عن الثلاثة المذكورين .

وصححه ابن القطان لتوثيقه لابن أخي ابن وهب .

(١) في «تقدمة الجرح» (ص : ٣١ - ٣٢) .

(٢) بعده في «التقييد والإيضاح» (ص : ٢٧٤) : «الترمذي» ، وهو المناسب لإيراده كلام الترمذي عقب الحديث .

والحديث أخرجه : أبو داود (١٤٨) ، والترمذي (٤٠) .

فزالَتِ الغرابَةُ عنِ الإسنادِ بمتابعةِ الليثِ وعمرو لابنِ لهيعةَ ، والمَتَنُ غَرِيبٌ ^(١) .

● فائدة :

قد يَكُونُ الحديثُ أيضًا عزيزًا مشهورًا :

قال الحافظُ العلائيُّ فيما رأيته بخطه : حديثُ «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» - الحديثُ : عزيزٌ عنِ النبيِّ ﷺ ، رواه عنه حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ ، وأبو هريرة ، وهو مشهورٌ عن أبي هريرة ، رواه عنه سبعةٌ : أبو سلمة بن عبد الرحمن ، وأبو حازم ، وطاوس ، والأعرج وهَمَّامٌ ، وأبو صالح ، وعبدُ الرحمن مولى أمِّ برثن ^(٢) .

* * *

(١) إلا أن هذه المتابعات غير محفوظة ، كما بيته في «الإرشادات» (ص : ٢٤٦ - ٢٤٨) . والله أعلم .

(٢) الرواية الواحدة ، يصح أن توصف بأنها غريبة وعزيزة ومشهورة ومتواترة في آن واحد ، وذلك بحسب اختلاف الاعتبار .

انظر - مثلاً - إلى حديث : «الأعمال بالنيات» ، فهو حديث فرد ، لم يروه عن النبيِّ ﷺ إلا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، ولم يروه عنه إلا علقمة بن وقاص الليثي ، ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي ، ولم يروه عن التيمي إلا يحيى بن سعيد الأنصاري .

ومثلُ هذا يقالُ أيضًا في «المشهور» النسبي ، و«العزيز» النسبي ، و«الغريب» النسبي ، والله أعلم .

وأيضًا ؛ حديثُ حماد بن سلمة ، عن أبي العشاء ، عن أبيه ، قال : قلتُ : =

= يا رسول الله ، أما تكونُ الذَّكَاةُ إِلَّا في الحلقِ واللِّبَّةِ ؟ فقال : « لو طعنت في فخذها أجزأ عنك » .

قال الترمذي في « الجامع » (٧٥٨/٥) : « فهذا حديثٌ تفردَ به حمادُ بن سلمة عن أبي العشاء ، ولا يعرفُ لأبي العشاء عن أبيه إلا هذا الحديث ، وإن كان هذا الحديثُ مشهورًا عند أهل العلم ؛ وإنما اشتهر من حديث حماد بن سلمة ، لا يعرفُ إِلَّا من حديثه ، فيشتهرُ الحديثُ لكثرةٍ من رُوي عنه » .

ومن ذلك : حديثُ عبد الكريم بن روح ، عن سفيان الثوري ، عن سليمان التيمي ، عن بكر بن عبد الله المزني ، عن المغيرة بن شعبة ، أنَّ النبي ﷺ أتى سباطة قوم فبال قائمًا ، ثم توضأ ومسح على خفيه .

قال أبو يعلى الخليلي في « الإرشاد » (٧١٣/٢) : « حديثٌ صحيحٌ مشهورٌ ؛ سليمانُ التيمي رواه عنه جماعةٌ ، غريبٌ من حديث الثوري عنه ، لم يروه عنه غيرُ عبد الكريم » .

ثم رأيت الشيخ الفهامة بكر بن عبد الله أبو زيد ، قد ذكر هذه الفائدة في كتابه الجديد : « التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل » (٢٠٨/١ - ٢٠٩) ، وذكر لها غير مثال ، فأفادَ وأجادَ ، فجزاه الله خيرًا .

وبناءً على هذا فَمَا اشترطه بعضُ أهل العلم في الخبر المتواتر : أن تتحقق شروطه في جميع طبقات الإسناد ، فإذا تخلف ذلك في بعضها لم يُحكم للحديث بالتواتر .

وإنما اشترطوا ذلك حيث يوصفُ الحديثُ بأنه ستواترٌ عن رسول الله ﷺ ، أو من انتهى إليه الخبرُ ؛ فحينئذٍ لا بدُّ من توفر ذلك في جميع طبقات الإسناد .

لأنَّه إذا كان الخبرُ مرويًّا عن النبي ﷺ ، فلن يكون متواترًا عنه ﷺ إِلَّا إذا رواه عنه عددٌ من أصحابه يحصلُ بروايتهم له تواترُ الخبر ، وإذا وقع ذلك وقع بالضرورة في طبقة التابعين ، وإذا وقع في طبقة التابعين وقع في الطبقة التي بعدهم ؛ وهكذا .

لكن ؛ إذا لم يتواتر الخبرُ عن النبي ﷺ ، بأن لا يرويه عددٌ من أصحابه عنه يحصلُ بروايتهم التواترُ ، فإنَّ هذا لا يمنعُ أن يتواترَ عن بعضِ رواة الإسناد - سواء =

= الصحابي ، أو من دونه - إذا توفرت في الطبقة التي روتة عنه فما دونها شروط التواتر .
ويكون معنى نسبة التواتر إلى هذا الخبر ، أن هذا الراوي الذي تواتر الخبر عنه ، قد
جاء بطريق يفيد العلم - وهو التواتر هنا - أنه روى هذا الخبر بإسناده الذي ذكره إلى
النبي ﷺ .

وعليه ؛ فلا يلزم من هذا التواتر النسبي ، أن يكون الحديث متواتراً عن النبي ﷺ ، بل
ولا يلزم منه أن يكون الحديث صحيحاً أصلاً إلى النبي ﷺ ؛ لاحتمال أن يكون هناك
ما يوجب ضعفه في الإسناد الذي ذكره ذلك الذي تواتر الخبر عنه .

وقد رأيت حديث : «الأعمال بالنيات» ، رغم أنه غريب في أصله ، إلا أنه لما رواه
عن يحيى الأنصاري عدد كثير ، مع تحقق باقي شروط التواتر ، قال الحافظ ابن حجر
في «الفتح» (١١/١) : «قد تواتر عن يحيى بن سعيد» ؛ فجوز إطلاق التواتر عليه ،
رغم أنه إنما تواتر عن بعض الرواة ، عن النبي ﷺ ، فلم يقع التواتر في كل طبقة من
طبقات الإسناد .

فهكذا ؛ الحديث في طبقاته العليا من الأخبار الأفراد الغرائب ، ثم إنه قد رواه عن
يحيى الأنصاري جماعة كثيرون ، حتى وصفه الحافظ ابن حجر بأنه «متواتر عن يحيى
بن سعيد الأنصاري» .

فالتواتر هنا ؛ إنما هو تواتر نسبي ، أي : بالنسبة إلى أحد رواة الإسناد ، وإن لم يتواتر
عمن فوقه في الإسناد .

فقد يكون الحديث غريباً عن رسول الله ﷺ ، وهو عزيز عن أحد الصحابة ، بمعنى :
أن الصحابي الذي رواه عن رسول الله ﷺ متفرداً به عن رسول الله ﷺ قد رواه عن هذا
الصحابي رجلان من التابعين ، فيصير هذا الحديث عزيزاً عن هذا الصحابي ، ثم قد
يتفق أن أحد هذين التابعين قد روى الحديث عنه جماعة كثيرون بحيث يكون الحديث
مشهوراً عن هذا التابعي ، وإن لم يكن مشهوراً عن التابعي الآخر ، ثم قد يتواتر
الحديث بعد ذلك ، بأن يرويه العدد الكثير الذي يستحيل في العادة أن يتواطؤوا على
الكذب ؛ فحينئذ يكون قد تواتر في بعض طبقات الإسناد .

إذا ؛ الحديث الواحد قد يكون متواتراً عن بعض الرواة ، مشهوراً عن بعض الرواة =